

عقدت حكومة العراق ومجموعة البنك الدولي ورشة عمل في بيروت ما بين 15 – 20 شباط، 2010 لاطلاق المساعدة الفنية المقدمة الى العراق والتي تهدف الى توفير الدعم الفني في تطبيق اصلاحات التقاعد في العراق.

حضر إطلاق مشروع " المساعدة الفنية لدعم تنفيذ إصلاحات نظام التقاعد: تحسين حماية الدخل للشيوخوخة في العراق " 20 ممثل حكومي من هيئة التقاعد الوطنية، ووزارة المالية، ومكتب إدارة إصلاح التقاعد، وصندوق التقاعد لموظفي الدولة بما فيهم رئيس هيئة التقاعد الوطنية. وشمل فريق البنك الدولي مجموعة من الخبراء في سياسات التقاعد، والتحليل الإكتواري، وإدارة أنظمة التقاعد، ونظم معلومات التقاعد، بالإضافة إلى الخبراء التنفيذيين.

نجحت الورشه في التأكيد على الفهم العميق لمكونات المشروع ومراحل تطبيقه. وأستطاع المشاركون تحديد تحديات إصلاحات التقاعد في العراق، وتطوير خطة عمل لتطبيق نشاطات المشروع المرصوده للسنة الأولى. وستركز مساعدة البنك الدولي الفنية على خمسة محاور رئيسيه وُضعت حسب أولوياتها للتأكد من بناء القدرات الأساسيه لهيئة التقاعد الوطنية: (1) تطوير القدرات لتطبيق قانون التقاعد الجديد، (2) تطوير تحليل سياسات التقاعد وتقييم المخاطر لصندوق التقاعد لموظفي الدولة، (3) تحسين البنية التحتية لهيئة التقاعد الوطني، (4) توحيد التقاعد الإلزامي في القطاعين العام والخاص في العراق، (5) تطوير إستراتيجيه وطنيه لحماية دخل الشيوخوخة في العراق. وفيما يوفر البنك تقديم المساعدات الفنية الأساسيه، تلتزم حكومة العراق بتوفير المساعدات الماليه للإستثمار في البنية التحتية، بما فيها نظم إدارة المعلومات.

وأفاد السيد علي عويد، رئيس الهيئة التقاعد الوطني بأن: "المشروع يتمتع بدعم عالي المستوى من الهيئة الإستراتيجية العراقية لإعادة الاعمار، ووزير المالية، ومن شأنه بناء قدرات كوادر هيئة التقاعد الوطني وإمدادهم بالخبرات الفنية، لتمكينهم من تقديم خدمات نوعيه لشعب العراق"

وقال السيد غسان الخوجة، كبير مسؤول العمليات وقائد فريق العمل في البنك الدولي: " تأتي هذه الورشه بعد سنتين من جهود مشتركة وعمل مجتهد لتأسيس قاعده متينه تدعم شراكتنا في دعم تطبيق إصلاح نظام التقاعد بناء على الإحتياجات في العراق.

ويجدر بالذكر أن الحكومة العراقية كانت قد اصدرت اول قانون للإصلاح التقاعدي في كانون الثاني 2006، وعُلق تطبيقه بسبب توقع عدم جدواه الماليه. بالتالي، عدل القانون في كانون أول 2007 وسمي بقانون التقاعد الموحد، والذي أصبح يحتوي إجراءات إحتياطيه لحماية الجدوى الماليه. وأقر القانون الموحد للتقاعد التوحيد ما بين نظم تقاعد القطاعين العام والخاص، كما أنشأ هيئة التقاعد الوطني وصندوق التقاعد لموظفي الدولة، إستبدالاً لنظام الدوله للتقاعد القديم.